التنويع الاقتصادي كآلية للدفع نحو الإقلاع الاقتصادي

دراسة دولة الإمارات خلال الفترة (2010-2023)

Economic diversification as a mechanism for economic take-off - A study of the UAE during the period (2010-2023)-

شيخة مبروك العروسي *

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي– الجزائر

Chikha-laroussi@univ-eloued.dz

تاريخ الإستلام: 2024/11/15 تاريخ القبول: 2025/02/01 تاريخ النشر: 2025/04/17

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة كشف وتقييم مدى نجاح وصول دولة الإمارات إلى الإقلاع الاقتصادي، من خلال تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي على اعتباره خيارا استراتيجيا، بالإضافة إلى الوقوف على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الإماراتي وتحديد دورها في عملية الإقلاع الاقتصادي، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد في الجانب النظري على المعلومات المستقاة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت على مؤشر هرفندل هيرشمان لحساب التنويع الاقتصادي لبعض المؤشرات الكلية للاقتصاد خلال فترة الدراسة.

حيث توصلت الدراسة إلى نجاح منظومة التنويع الاقتصادي الإماراتي، في ظل ما تتمتع به من بنية تحتية متطورة إلى جانب مرونة القوانين والتشريعات، بالإضافة إلى جاذبية مناخ الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، إقلاع اقتصادي، الإمارات العربية المتحدة.

تصنيفات JEL: O01؛ B22؛ O53.

Abstract:

The current study aims to attempt to reveal and evaluate the extent of the UAE's success in achieving economic take-off, by adopting economic diversification strategies as a strategic option, in addition to identifying some of the overall indicators of the UAE economy and determining their role in the economic take-off process. To achieve the objectives of the study, the theoretical aspect was based on information obtained from previous studies, both Arab and foreign, while the applied aspect was based on the Herfindahl Hirschman index to calculate the economic diversification of some of the overall indicators of the economy during the study period.

The study concluded that the UAE's economic diversification system has been successful, given its advanced infrastructure, flexible laws and legislation, and attractive investment climate.

Keywords: Economic diversification; Economic takeoff ; UAE.

Jel Classification Codes: O01; B22; O53.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

خلال السنوات الأخيرة، شهدت رحلة الاقتصاد الإماراتي حقبة جديدة للدفع قدما نحو مسيرة التقدم والازدهار في مختلف الميادين بقدر ما يملكه من مقومات، مهدت الطريق لخلق بيئة لرفع سقف طموحات التحول إلى مرحلة ما بعد النفط، وتجاوز تلكم العقبات اللامتناهية المتتالية والمتسارعة الناجمة على مختلف التحولات البيئية، بترسيخ مفهوم التميز والإبداع في بيئة جاذبة، بما يحقق تنوعا اقتصاديا وأثرا مستداما، في ظل التغيرات والمستجدات الراهنة التي فرضها المشهد العالمي، وهو ما سوف يسمح ببناء اقتصاد يرتكز على إيتاح السبل والوسائل التي تبرر التوجه لتصميم الاستراتجيات الاقتصادية.

ومن هذا السياق، وفي خصم اعتبار النفط هو المورد الأساسي للدولة، وبفعل المعطيات العالمية، برزت الحاجة لرفع كفاءة التحدي، وبناء استراتيجيات اقتصادية تتماشى وتشابك وتعقيد المتغيرات البيئية.

1.1. إشكالية الدراسة: انطلاقا مما تقدم عرضه وتناوله تظهر معالم الإشكالية المعالجة في السؤال التالي:

في ظل تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي إلى أي مدى نجحت دولة الإمارات في تحقيق الإقلاع الاقتصادي خلال الفترة (2010-2023)؟

2.1. الأسئلة الفرعية: في محاولة لتسهيل الإجابة على الإشكالية تم تفكيكها إلى الأسئلة الفرعية الموضحة أسفله:

- لماذا لجأت دولة الإمارات لتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي؟.
- هل لتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي أن يساهم في الدفع نحو الإقلاع الاقتصادي بدولة الإمارات؟.
- هل من الممكن اعتبار التجربة الإماراتية في تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي ناجحة؟.

2.1. فرضيات الدراسة: على ضوء العرض أعلاه، وللإجابة عن الأسئلة الفرعية التي تم طرحها، اعتمدت الفرضيات التالية:

- سعت دولة الإمارات لتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، بغية تطوير بيئة الأعمال وتعزيز المسار التنموي وتجاوز التحديات.
- يساهم تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي في الدفع نحو الإقلاع الاقتصادي بدولة الإمارات.
- نجحت التجربة الإماراتية إلى حد بعيد في تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي.

3.1. أهمية الدراسة: تستمد الدراسة الحالية أهميتها من المساهمات التي يمكن أن تقدمها، من خلال:

- الدراسة الحالية ما هي إلا إضافة للتراكم العلمي وامتداد للدراسات ببعض المساهمات في مجال التنويع الاقتصادي.
- تشجيع الباحثين والمهتمين لإجراء عديد الدراسات والأبحاث في هذا المجال مستقبلا.
- تنبثق من أهمية التنويع الاقتصادي والجهود المبذولة من طرف الدولة الاماراتية بما تقتضيه الوثبة الاقتصادية في الوقت الراهن، من خلال انعكاس آثاره الايجابية في دفع عجلة الإقلاع الاقتصادي.

4.1. أهداف الدراسة: على ضوء تحديد الإشكالية، ينتظر للدراسة الوصول لجملة من الأهداف يمكن توضيحها فيما يلي:

- تسعى الدراسة الحالية لمحاولة تقديم بعض المعالم النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي.
- الوقوف على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الإماراتي علاوة على تحديد وتحليل دورها في عملية الإقلاع الاقتصادي، في ظل تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي.

- كشف وتقييم معالم نجاعة تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات من خلال بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد.

5.1. منهجية الدراسة:

تماشيا وطبيعة الدراسة الحالية والمعلومات المتحصل عليها بقصد معالجة الإشكالية المطروحة، وعلى ضوء الأهداف المراد تحقيقها، ففي الجانب النظري وبغية الحصول على الأدبيات النظرية تم القيام بالمسح المكتبي من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية ذات الصلة، من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، وفيما يخص الجانب التطبيقي سيتم الاستعانة بمؤشر هرفندل هيرشمان لحساب التنويع الاقتصادي لبعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الإماراتي.

2. الجانب النظري

2. 1. التنويع الاقتصادي

حتى سبعينيات القرن الماضي، أثير الجدل بشرط وفرة الموارد الطبيعية في تغير الحالة الاقتصادية (Sarwar & Tim, 2022, p. 02)، مع الأخذ بعدم قابليتها للتجديد، وفقدانها مسألة أمنية(Oneț & Georgeta Alexandru, 2023, p. 01) .

1.1.2. مفهوم التنويع الاقتصادي:

في ظل الوضع الراهن، يظهر الاعتماد على مصدر وحيد عمق الخضوع لتأثير سياسات تنويعية فعالة (Abdulkareem Miho, 2024, p. 288)، فعديد الدراسات أشارت إلى العواقب السلبية على الأثر التنموي نتيجة الاعتماد على المصدر الوحيد (O Ichime, O Awogbemi, & T Ezi, 2024, p. 66).

فالتنويع يتعلق باستحداث البدائل لخلق قاعدة إنتاجية بغية توسيع سلة الموارد وتجاوز عبء المورد الوحيد (بلال و عبد القادر، 2019، صفحة 240)، فهو إستراتيجية إدارة المخاطر والاستمرارية في بيئة تنافسية (Arslan & Ulubeyli, 2024, p. 519)، والتنويع الاقتصادي ليس بالتكتيك الجديد، فقد أمسى موضوعا للنقاش، منذ أن أصبح النفط والغاز المورد الجوهري للدخل (A Ugbaka, 2024, p. 440) ، فهو مصطلح مطروح يتشعب عبر الإنتاج والاستهلاك، ويتعدى الأنماط التجارية (Alley, 2018, p. 247)، ويعد من الغايات الإنمائية للبلدان، ناهيك عن بنوك التنمية، ومع ذلك لا يوجد تعريف شامل مشترك له (Nations, 2016, p. 14).

فيعرف على أنه تعظيم مساهمة القطاعات الإنتاجية، على اعتبارها المنفذ الوحيد وورقة طريق لتعزيز وبناء اقتصاد لا يعتمد على مورد واحد، مرهونا بالتغيرات الاقتصادية (عبلة عبد الحميد بخاري و عبد الله، 2020، صفحة 355)، كما يعني الحد من الاعتماد على مداخيل قطاع المحروقات، وتهيئة واستحداث صادرات غير نفطية (نصيرة، 2024، صفحة 13)، كما يشير إلى عملية خلق قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة أعلى، ما يحقق النمو المستدام (Al-Jawari, Hameed Radhi, & Omran al Mamouri, 2024, p. 1048).

ويرى الاقتصادي وانجر (John E Wanger) أن درجة التنويع الاقتصادي مرتبطة بشكل مباشر، بحساسيته لمختلف تقلبات العوامل الخارجية (سامي عبيد التميمي و فرحات، 2018، صفحة 25).

من خلال مختلف التعريفات السابقة، يمكن القول إن التنويع الاقتصادي: هو تلك العملية التحولية والإجراء العلاجي والوقائي، يلجأ إليه من خلال توسيع وتنويع المصادر الأساسية للناتج المحلي، باستغلال الموارد الإنتاجية المحلية سلعية أو خدمية كانت، بما يكفل تأمين استقرار الإيرادات لمواجهة مختلف تحديات الاعتماد على مورد وحيد، وتعزيز المكانة الجيوسياسية للدولة، من خلال الحد من تأثيرات التشوهات العميقة التي تعصف بالواقع الاقتصادي.

ويرى Lashitew أن مناهج التنويع الاقتصادي تحدد في(Kromtit, 2024, p. 277) :

- القائم على التنوع: يقاس بمدى التنوع من زاوية الأنشطة الاقتصادية دون اعتماد الجودة.

- القائم على الجودة: هذا النوع مرتبط بالتوجه نحو الأنشطة ذات الميزة التنافسية أو تعظيما للقيمة المضافة.

- القائم على المخرجات: يأخذ هذا النوع الاستراتيجيات القائمة على مخرجات الإنتاج الاقتصادي.

2.1.2. أهمية التنويع الاقتصادي: تبرز أهمية تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي من خلال:

- إتاحة الفرصة في تسريع تجسيد الانتعاش الاقتصادي، وتحقيق أثر الصمود ضد تقلبات الأسعار، فضلا على خفض واحتواء فاتورة الخسارة في الأسواق الدولية(Idris & Hammayaji, 2023, p. 1067) .
- التعجيل بحماية الاقتصاد المحلي من التأثيرات الخارجية وكسب رهان تقليل الاعتماد على الغير، (Oluseun Adedeji, Aderounmu, -Ruth Oboko Oku, & Ogunbiyi, 2023, p. 02).
- استحداث مناصب شغل دائمة ومؤقتة، وإمكانية خفض فاتورة البطالة إلى مستويات دنيا، وتجسيد الأهداف الإنمائية (Clovis, 2019, p. 13)، خاصة للبلدان المعتمدة على النفط، فبانخفاض أسعاره ينكمش اقتصادها (Adesoji O & Henry O, 2018, p. 111).
- وسيلة لتسريع الوثبة الاقتصادية وشرط جوهري لقوتها، من خلال تعميق الأثر التنموي(Yusuf, 2023, p. 35) .
- التخلص من العبء البيئي، بالمساهمة في التنوع الإيكولوجي على المستويين المتوسط والبعيد، ما يضمن تعزيزا اقتصادا قابلا للحياة، (Osama D & Khadiga, 2023, p. 13) .

2.2. مميزات البيئة الاقتصادية لدولة الإمارات

رغم الركود الذي شهده الاقتصاد العالمي والتذبذب لأسعار النفط خلال مختلف الفترات، تتميز الإمارات ببيئة استثمارية قادرة على رفع التحدي، ويرجع ذلك إلى (مميزات البيئة الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة، 2024):

- استراتيجية موقع دولة الإمارات في قلب مراكز الأعمال الرئيسية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، ما يسهل سرعة الوصول إليها.
- قوة الاحتياطيات المالية: ارتفع معدل نمو رأس مال واحتياطيات البنوك إلى (8.47%) وبإجمالي (438.6 مليار درهم) نهاية شهر (جانفي 2023)، لتستحوذ البنوك الوطنية على (86.5%) من هاته الاحتياطات، فيما كانت نسبة (13.5%) حصة البنوك الأجنبية.
- الصناديق السيادية: وفقا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI)، يعتبر جهاز أبو ظبي للاستثمار من أضخم الصناديق السيادية في الشرق الأوسط، باحتلاله المرتبة الرابعة عالميا بمبلغ (790 مليار دولار).
- الإنفاق الحكومي الهائل في الاستثمارات على تطوير قدرات البنية التحتية، إذ تم تخصيص (2.4 مليار درهم) ما يشكل نسبة (3,8%) من إجمالي الميزانية العامة سنة (2023).
- المراهنة على مكاسب السياسات الاقتصادية التدريجية، حتى بلغت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي نحو (74.3%) سنة (2023).
- تعدد وتنوع المناطق الحرة داخل الدولة لتصل إلى (45) منطقة حرة، وتميزها بعديد الحوافز والمزايا لتجعل منها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية.

- تعاظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لسنة (2022) نسبة (8.9%)، وفي المقابل بلغ معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في ذات ما نسبه (10.35%)، وذلك فوفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

3. الجانب التطبيقي

1.3. قراءة لبعض المؤشرات الكلية للاقتصادي للإماراتي

اعتمدت الإمارات سابقا على تجارة التمور واللؤلؤ، إضافة لصيد الأسماك، لينعكس تأثير اكتشاف النفط في التغيير الجذري على تطور وازدهار الحياة الاقتصادية للدولة.

1.1.3. الناتج المحلي الإجمالي

تشير معطيات الملحق رقم (01) والمتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة سنة (2010)، ووفقا للتوزيع القطاعي، استحواذ القطاعات غير النفطية المتنوعة على ما نسبة (67.4%، 74.3%) خلال الفترة (2010-2023)، حيث يلاحظ انتعاش الناتج المحلي الإجمالي سنة (2021) وتحقيقه معدل نمو بقيمة (3.55%) مقارنة بسنة (2010)، وهو ما يدخل ضمن عملية تحول الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع معتمدة الموارد، علاوة على المبادرة التي أطلقتها الدولة ضمن رؤية الإمارات غير النفطية (2021)، وهي خطة استراتيجية أطلقت سنة (2010) ترسم المرحلة التالية من رحلة الإمارات حتى سنة (2021)، تهدف من خلالها إلى تحقيق وصول مساهمة القطاعات غير النفطية إلى (80%) من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا على وضع إطار تنظيمي لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتشجيع القطاعات الناشئة لرفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والقدرة التنافسية.

وبالنظر إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنة (2023) فقد قفز إلى (1676.95 مليار درهم) وبمعدل نمو (2.48%) مقابل سنة (2022)، ما يعطي الدلائل الإيجابية لأحد المؤشرات الوطنية لرؤية (نحن الإمارات 2031) التي أطلقت سنة (2022) وتشمل رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى حدود (3000 مليار درهم) سنة (2031).

ومن ناحية التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية لسنة (2023)، فقد استحوذت خمسة قطاعات (تجارة الجملة والتجزئة إصلاح المركبات ذات المحركات، الصناعات التحويلية، الأنشطة المالية والتأمين، والبناء والتشييد، القطاع العقاري) على نحو (46.9%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، حيث استحوذ على الصدارة قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات على النصيب الأكبر وبنسبة بين (11.4%، 13.4%) خلال الفترة (2010-2023)، وهو ما يتوافق وانعكاس مكانة هذا القطاع واعتباره كأحد ركائز داعمي الاقتصاد الإماراتي.

أما من حيث معدلات النمو لسنة (2023)، فقد لوحظ نمو بنسبة (11.11%) لقطاع المالية والتأمين، كما نمى قطاع الأنشطة العقارية وقطاع البناء والتشييد إضافة للنقل والتخزين بنحو (3.63%، 5%، 6.25%) على الترتيب، فيما تراجع قطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية والخدمات الإدارية بنسبة (- 2.32%).

وفيما يخص قطاع الصناعات الاستخراجية فقد ساهم بالنسبة الأكبر من (29.7%) سنة (2010) ليصل (32.6%) سنة (2012)، ما يدل على اعتماد الإمارات عليه بدرجة كبيرة، نتيجة لانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، في حين بدأت مستويات الاعتماد على هذا القطاع بالتراجع بداية (2013) نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وعلى الرغم من التذبذب والانتعاش في أسعاره نتيجة لصراع حرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا، إضافة إلى تراجع الطلب الأمريكي

فضلا على تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، ناهيك عن التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد وتراجع أنشطة أغلبية القطاعات الاقتصادية وانخفاض الطلب الكلي، لتصل مساهمة هذا قطاع إلى (25.7%) سنة (2023).

2.1.3. التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

وفقا للتقرير السنوي (2021) لوزارة الاقتصاد فقد تراجع إجمالي تكوين رأس المال الثابت سنة (2020) إلى (259.3) مليار درهم مقارنة بنحو (282 مليار درهم) سنة (2019) بنسبة تراجع قدرت بنحو (- 8.15%).

من ملاحظة جميع معطيات الملحق رقم (02) خلال سنة (2020)، يتضح استحواذ ثلاثة قطاعات (قطاع الصناعات الاستخراجية، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع الأنشطة العقارية) على نسبته (46.02%) وبقيمة إجمالية قدرت بنحو (126.103 مليون درهم) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت لسنة (2020)، لتتباطؤ مساهمة هذه القطاعات إلى (43.13% 40.63%، 38.3%) خلال سنوات (2021، 2022، 2023) على الترتيب.

وفي السياق ذاته لسنة (2020) ومن زاوية الأنشطة الاقتصادية، تصدرتها الأنشطة العقارية بنسبة استحواذ (18.18%) وبقيمة إجمالية قدرت (50,238 مليون درهم) وبنسبة نمو (2.13%) مقارنة بسنة (2019)، يليه قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة استحواذ (15.74%) وبقيمة إجمالية قدرت بنحو (43,286 مليون درهم) وبنسبة نمو (2.20%)، ثم قطاع الصناعات التحويلية بمقدار(12.1%) بقيمة (32,579 مليون درهم) من مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وبنمو سنوي قدره (4.31%).

وفي المقابل كانت نسب الصناعات الاستخراجية تتراوح بين (10.8%، 20%) خلال سنوات (2010-2020)، كما يلاحظ الارتفاع في قيمة قطاع الأنشطة العقارية من سنة (2010) وصولا لسنة (2017) محققة ما نسبته (19.8%) على الرغم من أن مساهمتها في هيكل الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز نسبة (5.7%) في نفس السنة، وذلك نتيجة للطفرة العقارية وتوجه السلطات الإماراتية للاستثمار في هذا القطاع، لتنخفض نسبتها في إجمالي تكوين رأس المال الثابت سنة (2018) إلى (17.76%)، لتعاود الارتفاع التدريجي حتى نسبة (18.18%) سنة (2020). ثم تبدأ بالتراجع وصولا إلى نسبة (11%) سنة (2023) .

3.1.3. قطاع الصادرات غير النفطية

من خلال مشاهدة الملحق رقم (03)، يتبين نمو الصادرات غير النفطية بنسبة (14.25%) خلال سنة (2023) مقابل نسبة نمو (11.07%) سنة (2022)، وبملاحظة الفترات السابقة فقد حققت نسب نمو متذبذب بنحو (30.23%، 10.12% 12.22%) خلال سنوات (2021، 2020، 2019)، وهذا راجع لعدة أسباب لعل أهمها مبادرة رؤية الإمارات غير النفطية (2021) التي انطلقت سنة (2010)، ناهيك عن التعافي السريع لحركة التجارة الخارجية للدولة من الجائحة، بالإضافة إلى مواصلة العمل في برامج (10×10) لتنمية استهداف الصادرات الإماراتية الأسواق العالمية، والمضي قدما في توقيع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع مجموعة من الدول، مدفوعا باستمرار الإصلاحات الاقتصادية على جميع الأصعدة، فضلا على تحسين بيئة الأعمال والإجراءات الداعمة لتحسين ظروف سلاسل التوريد، بالإضافة إلى خطة رفع الصادرات غير النفطية للدولة إلى (800 مليار درهم)، ضمن المؤشرات الوطنية لرؤية (نحن الإمارات 2031).

ومن حيث أقسام السلع، يعتبر اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ومصنوعاتها من أهم السلع المصدرة واستحواذها على نسب ما بين (31%، 63.79%) خلال الفترة (2010-2023)، وحسب أهم الشركاء التجاريين لسنة (2023) فقد استحوذت عشر دول على ما نسبته (65%) من حجم الصادرات الإماراتية غير النفطية، فقد قفزت تركيا متصدرة المرتبة الأولى

بقيمة (47.42 مليون درهم) وبنسبة استحواذ (11.26%) مقابل احتلالها المرتبة الخامسة بقيمة (20.748 مليون درهم) وبنسبة استحواذ (5.9%) سنة (2022)، ليتراجع الشريك التجاري الهند إلى المرتبة الثانية بقيمة (43.29 مليون درهم) وبنسبة استحواذ (10.28%) بعد تصدره القائمة سنة (2022) بقيمة (37.6 مليون درهم) وبنسبة استحواذ (10.6%)، تليها السعودية متصدرة الدول العربية بنسبة (9.36%) بقيمته (39.41 مليون درهم)، ومن ثم سويسرا في المركز الرابع بنسبة (8.38%)، فيما استطاعت العراق المحافظة على مركزها السابع بنسبة (4.7%)، بعد الانضمام لقائمة أهم عشر شركاء بالنسبة للصادرات الإماراتية غير النفطية خلال عام (2022) واحتلالها المركز السابعة بقيمة (15.025 مليون درهم) وبنسبة (4.2%).

4.1.3. قطاع الواردات

يتبين من الملحق رقم (04) نمو الواردات بنحو (36.2%) سنة (2017)، لتتراجع بنسبة (-5.07%) سنة (2018)، ولتظهر بعض الانتعاش سنة (2019) بمعدل نمو إلى (1.82%)، لتتراجع بشكل ملحوظ بنسبة (-14.18%) سنة (2020) في ظل تداعيات جائحة كورونا والإغلاق الاقتصادي، لتعاود النمو بنسب (26.3%، 22.62%، 18.34%) خلال السنوات (2021، 2022، 2023).

ومن جهة أقسام السلع، فقد حل قسم اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة المرتبة الأولى كأفضل السلع المستوردة خلال سنوات (2010-2023) بنسب بين (21.2%، 32.67%) من إجمالي الواردات، كما حل قسم الآلات والأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها في المركز الثاني كأفضل السلع المستوردة على الرغم من تراجع نسبة استيرادها من (30%) سنة (2017) إلى نحو (27%) خلال سنة (2023)، فيما يلي قسم معدات النقل في المركز الثالث بنسب بين (8.19%، 15.7%).

ومن حيث الشركاء التجاريين للدولة لسنة (2023) فقد استحوذ عشر شركاء على نحو (59%) من إجمالي الواردات، إذ تعتبر الصين أهم شريك للواردات الإماراتية بنسب استحواذ وصلت إلى (19.75%، 19.9%، 19.2%، 16.4%، 15.5%، 18.1%) خلال سنوات (2023، 2022، 2021، 2019، 2018، 2017) على الترتيب، تلتها الهند بمعدل نمو سنة (2023) وصل إلى (14.91%) وبنسبة استحواذ (7.8%)، مقابل معدل نمو (27%) وبنسبة استحواذ (8.1%) من إجمالي الواردات لسنة (2022)، تعقبها أمريكا بنسبة استحواذ (6.84%)، بينما تراجعت السعودية إلى المركز الثالث عشر وتصدرت الدول العربية للواردات الإماراتية بنسبة استحواذ (2%)، مقابل احتلالها المركز السادس سنة (2022) وبنسبة (2.8%)، في حين احتلت المركز التاسع وبنسبة (2.7%) سنة (2021).

5.1.3. قطاع قوى العمالة

من الملحق المرفق رقم (05)، يلاحظ حدوث تغييرات بنسب غير متكافئة في توزيع قوى العمالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية من غير أن يكون لها مسار محددا لذلك، كما يلاحظ أيضا استحواذ قطاع البناء والتشييد على النسب المرتفعة حتى وصلت سنة (2016) إلى حوالي (24.1%)، ويرجع ذلك إلى تنفيذ الأهداف المسطرة لمبادرة رؤية الإمارات (2021) بتطوير البنية التحتية الوطنية وزيادة المشاركة العمالية، كما استحوذ خلال سنة (2020) على نسبة (17.3%) وشكلت نسبة الذكور فيها (22.1%) أما نسبة الإناث فيه فبلغت (2.1%) من إجمالي قوى العمالة للذكور ثم الإناث على الترتيب، في حين بلغ معدل البطالة ما نسبته (4.294%) سنة (2020) زيادة عن سنة (2019) والبالغة (2.331%)، نظرا لظروف جائحة كورونا وما نتج عنها من تعطل القطاعات الاقتصادية تبعا لإجراءات الإغلاق والاحتواء المبكرة حسب تقرير السنوي لوزارة الاقتصاد الإماراتية لسنة (2021).

يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسب ما بين (10.07%، 19.46%) من إجمالي القطاعات الاقتصادية، وبنسبة إناث بلغت (7.5%) من إجمالي قوى العمالة للإناث لسنة (2020)، ويعتبر قطاع الزراعة وصيد الأسماك القطاع الوحيد الذي تنعدم فيه قوى العمالة من الإناث في ذات السنة.

6.1.3. الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير معطيات الملحق رقم (06) إلى التنامي التدريجي للاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة بعد التعافي من جائحة كورنا، ما يثبت أتساع شبكة علاقاتها وشركائها الاقتصاديين من خلال الاتفاقيات الاقتصادية العالمية.

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات:** حسب مؤشرات التقارير السنوي لوزارة الاقتصاد الإماراتية والأونكتاد (2023)، فعلى الرغم من تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا خلال سنة (2022) بنسبة (-12%)، على العكس فقد ارتفعت قيمته في دولة الإمارات بما يقارب (2.07 مليار دولار)، وبنسبة نمو (10%) وبهذا احتلت الإمارات المرتبة (16) عالميا، إضافة على تصدرها قائمة الدول الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة غرب آسيا خلال سنة (2022) باستحواذها على نسبة (47%) من إجمالي التدفقات على المنطقة والبالغة (48.3 مليار دولار)، تليها تركيا ثم السعودية بمبلغ (12.881 مليار دولار، 7.886 مليار دولار) على التوالي، فضلا على تصدرها كذلك المرتبة الأولى على مستوى مجموعة الدول العربية باستحواذها على نسبة (42.32%) من إجمالي التدفقات على المنطقة والتي بلغت (53.7 مليار دولار)، وقد أفتكت مصر للمرتبة الثانية بجذب (11.4 مليار دولار)، وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة بنحو (7.9 مليار دولار).

حيث شهدت الدولة إطلاق أضخم مبادرة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى الدولة وتهدف لجذب (550 مليار درهم) إلى الأسواق بحلول (2030)، ناهيك عن إحداث أضخم تغييرات تشريعية في تاريخها شملت صياغة وتحديث (50) قانونا اتحاديا، تسهم في إحداث تطور جوهري في المنظومة التشريعية للاقتصاد، ليكون أكثر تنافسية ومرونة وانفتاحا وقدرة على استقطاب الاستثمارات العالمية والشركات الناجحة في مختلف القطاعات، لاسيما القطاعات الجديدة والمستقبلية، إضافة لتطوير منظومة الإقامة لجذب المواهب والكفاءات في مختلف القطاعات الإستراتيجية، أدت لسعي كبريات الشركات الأجنبية وتسابق العديد من الدول للظفر بحصة استثمارية داخلها بغية الاستفادة من مزايا وطبيعة مناخ الاستثمار.

- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الإمارات:** وفقا لتصنيف الأونكتاد للاستثمار العالمي (2023) احتلت الإمارات المرتبة (15) عالميا لسنة (2022)، متقدمة بذلك عما كانت عليه في المرتبة (17) خلال سنة (2021)، إذ تصدرت المرتبة الأولى على مستوى منطقة غرب آسيا خلال سنة (2022) بنسبة استحواذ (90.29%) من إجمالي التدفقات على المنطقة والمقدرة بنحو (27.5 مليار دولار)، تعقبها السعودية في المرتبة الثانية ثم تركيا بمبلغ (18.8 مليار دولار، 7.4 مليار دولار) على التوالي، فضلا على تصدرها كذلك المرتبة الأولى على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبنسبة استحواذ (88.67%) من حوالي (28 مليار دولار) إجمالي التدفقات المنطقة، كما تعد دولة الإمارات أكبر مستثمر عربي في الخارج حيث تطور حجم استثماراتها السنوية من (2.2 مليار دولار) سنة (2001) إلى (24.83 مليار دولار) سنة (2022).

ويتوقع مستقبلا مزيدا من التدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة، في ظل التوجه نحو تفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار في وجود بيئة اقتصادية ومناخ استثمار آمن.

7.1.3. معدل البطالة:

في خضم التحول نحو اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، تعمل الدولة الإماراتية جاهدة ضمن منظومة لدعم مختلف استراتيجية الركائز الاقتصادية، لتحقيق المزيد من التقدم على مختلف المستويات التنموية، والملحق رقم (07) يبين تطور معدلات البطالة في الإمارات من إجمالي القوى العاملة.

إذ يرصد التدني في معدلات البطالة، إذ انخفضت من (2.789%) سنة (2010) إلى (1.64%) سنة (2016)، لترتفع إلى قيمة (2.462%) سنة (2017)، لتعاود الانخفاض مجددا وصولا إلى (2.331%) سنة (2019)، لترتفع بشكل شديد إلى (4.294%) سنة (2020)، وهو ما يتوافق واشتداد تفشي وباء كورونا والإغلاق العالمي لكسر سلسلة انتقاله والحد من انتشاره، في ظل التغيرات التي فرضت نفسها وألقت بظلالها على المشهد الاقتصادي العالمي، إذ أدت الجائحة إلى تفاقم تحديات سوق العمل من فقدان الوظائف بشكل غير مسبوق من حيث الحجم والنطاق والسرعة، وتحملت الفئات الأشد ضعفا الجانب الأكبر من عبء الجائحة وكانت الإناث من الفئات الأشد تضررا، وبوجه عام أشد تأثرا بالأزمة من الذكور، بسبب التوزيع القطاعي لتوظيف الإناث، حيث بلغت نسبة بطالة الإناث (5.824%) من إجمالي الإناث في القوى العاملة سنة (2020) والمقدرة بنحو (20.11%)، علاوة عن العمالة المهاجرة والعمالة غير الرسمية.

ليشهد الاقتصاد الإماراتي تغيرا ومنعطفا جديدا بعد تعافيه تدريجيا من تداعيات جائحة كورونا، وتأسيسه لحقبة جديدة من النمو والازدهار على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، وحالة عدم اليقين والنظرة التشاؤمية العالمية وتوقعات الركود الاقتصادي العالمي وارتفاع مخاطر الاستقرار المالي العالمي، لتنخفض بذلك معدلات البطالة بشكل سريع حتى وصولها إلى (2.706%) سنة (2023).

8.1.3. معدل التضخم:

من الملحق رقم (08) يلاحظ الانخفاض الملموس في معدلات التضخم بين سنوات (2011، 2012)، ليرتفع خلال السنوات (2013، 2014، 2015) إلى (1.1%،2.3%، 4.1%) على التوالي، ويتراجع مجددا وصولا إلى قيمة (1.6%) سنة (2016)، ليواصل الارتفاع حتى وصوله إلى مستوى (3.1%) سنة (2018) مقابل (2%) سنة (2017)، ويعود سبب ذلك لانعكاس تطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية (2018)، علاوة إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ليظهر الانخفاض في المعدلات إلى (-1.9%) سنة (2019)، ويعود إلى تلاشي الأثر التضخمي الناجم عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة والانكماش في الأسعار مدفوعا بالانخفاض في مجموعة من أسعار السلع والخدمات في سلة المستهلك ذات المستوى المرتفع من الأهمية، إذ تراجعت أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز بنسبة (-5.2%)، وأسعار النقل بنسبة (-4.0%)، كما تراجع بنسب (-2.5%، -1.4%، -0.2%، -0.1%) كل من أسعار (الملابس والأحذية، الأغذية والمشروبات، سلع وخدمات متنوعة، خدمات الصحة)،

ليواصل مؤشر التضخم في الانخفاض سنة (2020) عند (-2.1%)، وجاء هذا الانكماش مدفوعا بالانخفاض النسبي في أسعار مجموعات السلع والخدمات ذات الأهمية النسبية المرتفعة في سلة المستهلك، تتصدرها تراجع أسعار كل من الترويح والثقافة بنحو (-17.31%)، تليها أسعار خدمات النقل بمقدار تراجع (-5.8%).

في حين أرتفع معدل التضخم سنة (2021) بسبب استمرار ضغوط الأسعار وارتفاع أسعار الأغذية، ناهيك عن الآثار المتأخرة لارتفاع أسعار النفط، فضلا على انخفاض الصرف، ما انعكس على ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وعدم اليقين واضطرابات الإمداد، وصدمات أسعار السلع الأولية.

كما شهد المستوى العام لأسعار المستهلك في الإمارات تضخما ملموسا بمستوى (4.8%) سنة (2022) ولكن بوتيرة أقل من معدلات ارتفاع التضخم العالمي من (3.4%) سنة (2021) إلى (8%) سنة (2022)، ومرد ذلك إلى التعافي من الجائحة مع العودة التدريجية للوضع الطبيعي لسلاسل التوريد، وقد قاد قطاع النقل بالإمارات هذا الارتفاع في الأسعار إذ شهد أكبر زيادة في سنة (2022) بنسبة (22.95%) بسبب زيادة أسعار الطاقة وزيادة تكاليف النقل، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الترويج والثقافة بمعدل (12.96%)، ليتبعه قطاعي المطاعم والفنادق والأغذية والمشروبات وبمعدل (7.19%).

2.3. التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات:

لتقييم مدى نجاعة الجهود الرامية في تبني سياسات التنويع الاقتصادي، سيتم حساب مؤشر هرفندل هيرشمان (Herfindal- Hirshman) ، إذ تتراوح قيمه ما بين الصفر والواحد، فالاقتراب من الصفر يدل على التنويع الاقتصادي، عكس اقترابه من الواحد إذ يدل على التركيز الاقتصادي، ويتم حسابه وفق المعادلة الموضحة أسفله(أسماء، 2021، p. 338):

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{i=N}(\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن: H ، H: مؤشر هيرفندل هيرشمان. x_i: قيمة المتغير في القطاع i.

X: إجمالي قيمة المتغير في كل القطاعات. N: عدد القطاعات.

1.2.3. مؤشر تنويع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: وهو موضح على النحو التالي:

الجدول رقم (01): مؤشر هيرفيندال هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للإمارات خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر H.H	0.201	0.178	0.231	0.225	0.219	0.221	0.205
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر H.H	0.179	0.199	0.178	0.180	0.160	0.165	0.133

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال النظر إلى الجدول رقم (01)، يلاحظ أن مؤشر هرفندل هيرشمان يتراوح بين القيمتين (0.133، 0.231) وهي قيم قريبة من الصفر، ما يثبت نجاح جهود انتهاج الدولة لاستراتيجيات ما بعد النفط للتنويع الاقتصادي، ما يتفق مع رؤية الإمارات غير النفطية (2021)، الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي (2023) ورؤية (نحن الإمارات 2031)، وإدراكها لخطورة البقاء على النفط كمورد وحيد من خلال تنويع مصادر دخلها باستغلالها للفوائض النفطية في إنشاء وتعزيز بنيتها الاقتصادية وتطويرها، بغية زيادة مساهمة الاعتماد على القطاعات غير النفطية للتخلص من تبعية هيمنة قطاع المحروقات، أهلتها لتكون مستقطبا لكبرى المؤسسات العالمية بامتياز، ما يثبت القدرة والمرونة العالية التي يتمتع بها الاقتصاد الإماراتي لتجاوز الأزمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وتعامله الفعال مع المتغيرات والتحديات الاقتصادية المختلفة وفق مبادئ الابتكار والمعرفة، مدعومة بسياسات حكومية ذات كفاءة عالية، سواء في الجوانب الاقتصادية أو المالية أو النقدية أو التجارية، فضلا على المكانة المرموقة للدولة كمركز إقليمي وعالمي للتجارة والأعمال والاستثمار والسياحة.

2.2.3. مؤشر التنويع في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية: ويشار إليه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): مؤشر هيرفيندال للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت للإمارات خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر H.H	0.16	0.15	0.14	0.14	0.15	0.15	0.15
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر H.H	0.17	0.16	0.18	0.18	0.19	0.19	0.18

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (02).

يتضح من الجدول رقم (02) أن قيم مؤشر هيرفندل تتراوح بين (0.14، 0.19) وهي قيم قريبة من الصفر، هذا يدل على تحقق الرؤية الاستشرافية والخطط الاستباقية في إطلاق المسيرة الاستثنائية للنهوض بالتنويع الاقتصادي في جميع المجالات مدفوع برؤية وحكمة القيادة الرشيدة وتوجهاتها لبناء إمارات المستقبل والدفع قدما بمسيرة التقدم والازدهار، ما عزز سمعة ومكانة الإمارات كعاصمة للاقتصاد والمال والأعمال، ووجهة عالمية للمشاريع الريادية والمواهب والمبتكرين الذين يجدون المناخ الملائم والبيئة المحفزة.

وفي المقابل ومما لا شك فيه أن هذه المؤشرات الإيجابية جاءت كنتيجة لارتباطها بشكل وثيق بالأهداف الإستراتيجية ومدعومة بسياسات وبرامج، ناهيك عن المبادرات المبتكرة التي تشكل دعما قويا لسائر القطاعات التنموية بالدولة وخطتها التطويرية الرامية إلى بناء اقتصاد يتماشى مع توجهات وأولويات الدولة، ومتوافقا مع رؤية (نحن الإمارات 2031)، فضلا على الجهود الحثيثة المبذولة من أجل خلق بيئة أعمال مرنة ومستدامة لبناء اقتصاد مستقبلي تنافسي، قائم على المعرفة على ضوء مستهدفات ومشاريع الخمسين ومحددات مئوية الإمارات (2071).

3.2.3. مؤشر التنويع في الصادرات غير النفطية: وهو كما يوضح الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): مؤشر هيرفيندال للصادرات غير النفطية للإمارات خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	1013	2014	2015	2016
مؤشر H.H	0.35	0.42	0.51	0.39	0.21	0.33	0.31
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر H.H	0.24	0.19	0.20	0.29	0.28	0.25	0.30

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (03).

يشير الجدول أعلاه إلى ارتفاع قيم مؤشر هيرفيندال من (0.35) سنة (2010) وبلوغه (0.51) سنة (2012)، وبالتأكيد ما يؤشر على وجود تركيز نسبي في الصادرات في ذات السنوات وبدق ناقوس الخطر، بقدر ما يؤكده استحواذ اللؤلؤ الطبيعي الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة على قيمة (63.79%) من الصادرات غير النفطية سنة (2012)، لينخفض المؤشر إلى (0.19) سنة (2018)، من خلال ما أظهرته الصادرات غير النفطية من تنوع ومرونة السياسات المتبعة وقدرتها العالية على استشراف المستقبل والسرعة في تطوير السياسات والاستراتيجيات التنموية، ومرد ذلك لتميزها بالتنافسية العالمية المتنوعة والمبنية على المعرفة والابتكار وبقيادة كفاءات وطنية، وتهيئة المناخ الايجابي والمشجع لممارسة الأعمال الاقتصادية بتنمية البنية التحتية بغية تطوير الإمكانيات التصديرية بالتوسع الأفقي والعمودي لتحقيق الانفتاح وفقا لمعايير الإبداع والابتكار والتميز العالمية واقتصاديات المعرفة، بهدف تحويل دولة الإمارات إلى مركز تجاري.

ليرتفع المؤشر إلى (0.29) سنة (2020) نتيجة لما خلفته تداعيات جائحة كورونا، ليعاود المؤشر الانخفاض حتى (0.25) سنة (2022)، نظرا للتعافي السريع للاقتصاد الإماراتي بعد الجائحة، ليثبت الاقتصاد قدرته على تجاوز الأزمات الاقتصادية والحرص على تعزيز أوجه التعاون والتكامل بين القطاعات الاقتصادية والتأسيس لمرحلة جديدة من النمو الداخلي والخارجي وبناء صناعات واعدة لها أثر في تنمية الصادرات غير النفطية.

4.2.3. مؤشر التنويع في الواردات: وهو ما يوضح الجدول أسفله:

الجدول رقم (04): مؤشر هيرفيندال للواردات الإماراتية خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	1013	2014	2015	2016
مؤشر H.H	0.22	0.22	0.26	0.26	0.22	0.23	0.26
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر H.H	0.25	0.21	0.21	0.22	0.22	0.23	0.22

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (04).

يتضح من الجدول السابق وصول قيم مؤشر هيرفندل هيرشمان إلى (0.26) خلال السنوات (2012، 2013، 2016) ما يعكس وجود درجة منخفضة في التنويع، نتيجة لاستحواذ ثلاث قطاعات (اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، آلات والمعدات الكهربائية وأجزائهما، معدات النقل) على نحو (59%) من الواردات الإماراتية خلال فترة الدراسة ويدل وصول قيم مؤشر هيرفندل هيرشمان إلى (0.22) إلى اهتمام الدولة بوضع السياسات الطموحة والمدروسة لمواصلة الاستفادة من قوة مواردها النفطية لتعزيز ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة لتطوير اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.

5.2.3. مؤشر التنويع في القوى العمالة: ويمكن توضيحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): مؤشر هيرفيندال للقوى العمالة حسب القطاعات الاقتصادية للإمارات خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر H.H	0.13	0.13	0.13	0.11	0.12	0.12	0.15
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر H.H	0.14	0.10	0.11	0.10	0.11	0.11	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (05).

من معطيات الجدول رقم (05) يتضح اقتراب قيمة مؤشر هيرفيندال لتنويع العمالة من الصفر، وتراوح قيمه بين (0.10، 0.15)، ما يعكس درجة تنويع العمالة بين معظم القطاعات الاقتصادية وعدم تركيزها في أحد القطاعات، وذلك انطلاقا من الرؤية الاستشرافية في تعزيز جميع الإمكانيات لقوى العمالة في الدولة وتنفيذ أفضل الممارسات العالمية في تنمية الكوادر البشرية وتطويرها، من خلال تبني تشريعات مبتكرة وإطلاق مبادرات نوعية للارتقاء بمنظومة للاستثمار في العقول، توفر بيئة محفزة للإبداع والابتكار، وتعزز ازدهار ونمو الأنشطة الاقتصادية، بما يساهم في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد على كافة المستويات الوظيفية والتنظيمية، ويضمن نموه المستدام والقدرة على استقراء الواقع والتنبؤ بالتوجهات الاقتصادية.

6.2.3. المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي: ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي للإمارات خلال الفترة (2010-2023).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤشر المركب	0.212	0.218	0.256	0.227	0.183	0.210	0.215
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشر المركب	0.195	1.171	0.175	0.194	0.192	0.189	0.208

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول رقم (01، 02، 03، 04، 05).

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، يلاحظ تراوح قيم المؤشر المركب بين (0.171، 0.256)، مسجلا أدنى قيمة له سنة (2018) مقابل أعلى قيمة سنة (2012) وجميعها قيم قريبة من الصفر، ما يعكس سعي الإمارات بخطى واثقة ومتسارعة وتحقيقها قفزات في التنويع الاقتصادي، وقدرتها المتميزة على وضع وتنفيذ الإنجازات النوعية وتطبيق أفضل الممارسات لاستشراف المستقبل.

4. تحليل النتائج: أفضت معالجة الدراسة الحالية إلى وصول إلى النتائج التالية، ويمكن تفريغها إلى:

- إثبات صحة الفرضية الأولى التي تقر بسعي دولة الإمارات لتبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، بغية تطوير بيئة الأعمال وتعزيز المسار التنموي وتجاوز التحديات، ويظهر ذلك من خلال استقراء التغيرات والتحولات، وبذل الجهود لتهيئة المناخ الايجابي وإيجاد الأرضية بما يواكب وترسيخ دعائم مسيرة التنمية المتوازنة وتطوير ونشجيع الاستثمار للوصول إلى اقتصاد تنافسي، مرتكزة على خطط استشرافية وفق منهجية علمية محكمة لترسيخ مكانة الدولة العالمية.
- إثبات صحة الفرضية الثانية التي تفيد بمساهمة تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي في الدفع نحو الإقلاع الاقتصادي بدولة الإمارات، ويتضح ذلك من خلال سلامة النهج الاقتصادي المتبع المتنوع والمرن، المتجه نحو تحفيز مستويات التنويع الاقتصادي وتسريع خطوات خلق القيمة المضافة، ببذل الجهود للارتقاء بكفاءة الموارد لتحقيق الازدهار المنشود.
- إثبات صحة الفرضية الثالثة التي تنص بنجاح التجربة الإماراتية إلى حد بعيد في تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي ويتبين ذلك من خلال تحقيق التميز المنشود وفقا لمعايير الإبداع والتميز، ترتكز على أساس سليم من المعرفة، منسجمة مع أفضل الممارسات ومعايير التميز العالمية.

5. خاتمة:

حافظ الاقتصاد الإماراتي على قوته الإقليمية والعالمية في السنوات الأخيرة، من خلال تحقيق المزيد من الازدهار ومعدلات النمو الإيجابية لمختلف القطاعات كما حافظ على استقراره ومرونته إبان الأزمات العالمية، على الرغم من حالة عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق الدولية، وتعود جذوره لنجاح منظومة التنويع الاقتصادي وتكريس الاستقرار السياسي والأمني إلى جانب تطور البنية التحتية، في ظل تمتعه بجاذبية المناخ الاستثماري الآمن بالتوازي مع ذلك مدعوما بمرونة القوانين والتشريعات، ما جنبه التأثيرات السلبية لتقلبات الأسواق وحركة أسعار النفط، ليعزز مكانته على مستوى المؤشرات الدولية المرموقة، فبات محطة محورية وجسرا يربط الشرق بالغرب، ويؤكد مرة ثانية على سلامة الأوضاع المالية والاقتصادية، ويشير إلى أن السياسات المنتهجة على مدار سنوات سابقة جعل الاقتصاد في مأمن ضد المخاطر والتقلبات.

بناء على ذلك تقدم التوصيات التالية:

- مضاعفة الجهود المتعلقة بتعزيز الانتشار الجغرافي، من خلال التوسع في شبكة العلاقات الاقتصادية والتجارية وتعزيزها مع مختلف دول العالم لما لها الأثر في تحفيز النشاط الاقتصادي، والتعجيل في وضع استراتيجيات للحفاظ على تنويع ديمومة سلاسل الإمداد للحد من تضررها تحسبا للأزمات.
- تنويع وتطوير دعم المنتج الوطني خاصة من السلع الغذائية الأساسية، للوصول لتحقيق المزيد من الاكتفاء لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز قدرته على المنافسة من ناحية، ومن ناحية أخرى نظرا لأهميته في مجال تحقيق الأمن الغذائي، من خلال ضمان اتخاذ سياسات الحماية والإغلاق ومراعاة القيود على الواردات السلعية.
- استمرارية توطين الموارد البشرية الوطنية في القطاع الخاص، برسم السياسات ووضع الخطط والبرامج التشغيلية التنموية بما يناسب واحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية، لتعزيز الكفاءة الإنتاجية للمجتمع وفعالية قدرته

التنافسية والاستقرار الآمن، في ظل وجود فجوة بين العرض والطلب على القوى العاملة المحلية، ما يدعم الجهود بما يتوافق ومستهدفات تحقيق الرؤى الوطنية.

6. قائمة المراجع:

01- A Ugbaka, M. (2024). Nigeria's Export Diversification and Economic Growth: An Empirical Analysis. International Journal of Advanced Studies in Economics and Public Sector Management (Vol 12), pp. 439- 449.

02- Abdulkareem Miho, A. (2024). Economic Diversification In Iraq: A Comprehensive Review. Bhinneka: Jurnal Bintang Pendidikan danBahasa , Vol 02 (No 03), pp. 287- 301.

03- Adesoji O, A., & Henry O, A. (2018). Supply response, economic diversification and recovery strategy in the oil sector. Energy Strategy Reviews (No 21), pp. 111- 120.

04- Al-Jawari, M., Hameed Radhi, K., & Omran al Mamouri, A. (2024). Examining the Relationship between Economic Diversification and Sectoral Linkages: Insights from the Iraqi Economy. International Journal of Religion , Vol 05 (No 08), pp. 1046- 1056.

04- Alley, I. (2018). Oil price and USD-Naira exchange rate crash: Can economic diversification save the Naira. journal of Energy Policy (No 18), pp. 245- 256.

06- Arslan, V., & Ulubeyli, S. (2024). The impact of diversification strategy on economic growth: evidence from the construction industry. 8th International Project and Construction Management Conference (pp. 519- 525). İstanbul, Turkey: Yildiz Technical University, Faculty of Civil Engineering, Department of Civil Engineering.

07- Clovis, F. (2019). Economic diversification: A model of structural economic dynamics and endogenous technological change. Structural Change and Economic Dynamics , No 49, pp. 13- 28.

08- Idris, M., & Hammayaji, A. (2023). Effect of Economic Diversification on Agricultural Output in Taraba State Nigeria. International Journal of Advanced Multidisciplinary Research and Studies , Vol 03 (No 02), pp. 1065- 1673.

09- Kromtit, M. (2024). State Intervention, Liberalisation and Economic Diversification in Resource Rich Developing Countries. International Research Journal of Economics and Management Studies , Vol 03 (Issue 03), pp. 273- 286.

10- Nations, U. (2016). The concept of economic diversification in the context of response measures Technical paper by the secretariat.

11- O Ichime, M., O Awogbemi, T., & T Ezi, C. (2024). economic diversification: as panacea for sustainable economic growth in nigeria. International Journal of Advanced Economics , Vol 06 (No 04), pp. 65- 75.

12- Oluseun Adedeji, A., Aderounmu, B., -Ruth Oboko Oku, A., & Ogunbiyi, T. (2023). Do Information And Communications Technology (ICT) And Financial Development Contribute To Economic Diversification? Evidence From Sub-Saharan Africa. Journal of Economic Structures (No 12), pp. 1- 18.

13- Oneț, C., & Georgeta Alexandru, D. (2023). Revenues Sharing in Mineral Exploration: Local Authorities' Incentives towards Economic Diversification in Romania. Sustainability (No 15), pp. 01- 15.

14- Osama D, S., & Khadiga, E. (2023). Economic diversification in Saudi Arabia: Comparing the impact of oil prices, geopolitical risk, and government expenditures. nternationa journal ofl Economics (No 175), pp. 13- 24.

15- Sarwar, A., & Tim, G. (2022). Political constraints on economic diversification in the Kurdistan Region of Iraq. journal of Energy Policy (No 171), pp. 01- 07.

16- Yusuf, A. (2023). Economic Diversification as a Necessity for Growth: Agrotourism in Focus. eurasian experiment journal of humanities and social (Vol 04), pp. 33- 37.

17- التقارير الاقتصادية والإحصائية. (2024). تاريخ الاسترداد 15 06، 2024، من وزارة الاقتصاد الإماراتية:
https://www.moec.gov.ae/annual-reports

18- الجوارين سامي عبيد التميمي، وعدنان فرحات. (2018). التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية قطر الوطنية 2023. مجلة الاقتصاد الخليجي ، المجلد 34 (العدد 38)، الصفحات 21- 52.

19- الزهراني عبلة عبد الحميد بخاري، وإيلاف عبد الله. (2020). دور العلاقات الاقتصادية الدولية في نمو و تنويع الاقتصاد السعودي. مجلة رماح للبحوث و الدراسات (العدد 47)، الصفحات 350- 372.

20- السكان والتركيبة السكانية. (2024). تاريخ الاسترداد 20 08، 2024، من المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء:
https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

21- بيانات الإمارات العربية المتحدة. (2024). تاريخ الاسترداد 02 06، 2024، من البنك الدولي:
*h*ttps://data.albankaldawli.org/country/united-arab-emirates?view=chart

22- شرف نصيرة. (2024). قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي للفترة 1980- 2021 الجزائر أنموذجا. مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 06 (العدد 02)، الصفحات 09- 26.

23- شيخي بلال، و زواتنية عبد القادر. (2019). سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 أنموذجا. مجلة الإستراتيجية والتنمية (المجلد 09)، الصفحات 237- 257.

24- مميزات البيئة الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة. تاريخ الاسترداد 06 07، 2024، من البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة:
https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/economy/features-of-the-uaes-solid-economy

25- مؤشرات الاقتصاد. (2024). تاريخ الاسترداد 20 08، 2024، من المركز الإتحادي للتنافسية والإحصاء:
https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx

7. الملاحق:

الملحق رقم (01): هيكل التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للإمارات خلال الفترة (2010-2023)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.6	0.6
الصناعات الاستخراجية	29.7	31.1	32.6	32	30.6	31.4	30.9
الصناعات التحويلية	8.5	8.5	7.9	7.9	7.8	8.5	9.1
الكهرباء والماء والغاز وأنشطة إدارة النفايات	2.4	2.5	2.6	2.5	2.6	1.8	1.9
التشييد والبناء	11.1	10.4	9.7	9.2	9.1	9.1	8.6
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات	13.4	13.2	11.4	11.6	11.6	12.1	11.6
النقل،التخزين	5.7	5.7	5.8	5.6	6	5.4	5.3
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	1.7	1.9	1.9	1.8	1.9	2	2
المعلومات والاتصالات	3	2.8	2.6	2.6	2.7	2.7	2.7
الأنشطة المالية والتأمين	6.4	6.1	6.9	7.8	8.3	8.4	8.5
الأنشطة العقارية	4.7	4.8	5.4	5.1	5.4	5.2	5.4
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4.7	4.5	4.4	4.3	4.4	4.3	4.3
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي	5.3	5.1	5.3	5.6	5.6	5.3	5.9
التعليم	1.1	1.1	1	1	1.1	1.1	1.2
الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	0.6	0.7	1	1.1	1.2	1.1	1
أنشطة الفنون والترفيه والترويح وخدمات أخرى	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	0.4	0.4	0.4	0.5	0.6	0.5	0.5
الناتج المحلي الإجمالي (مليار درهم)	1102.44	1170.97	1192.33	1252.61	1304.79	1393.35	1470.84
نسبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	70.3	68.9	67.4	68	69.4	68.6	69.1
	2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	0.6	0.7	0.7	0.7	0.9	0.8	0.8
الصناعات الاستخراجية	28.6	29.4	28.4	28.7	27.2	27.5	25.7
الصناعات التحويلية	9.3	9.3	9.5	10.3	10.9	11.2	11.2
الكهرباء والماء والغاز وأنشطة إدارة النفايات	2.1	2.2	2.3	2.4	2.6	2.6	2.6
التشييد والبناء	8.7	8.8	8.5	8.4	8.2	8	8.4

تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح	12.7	12.7	13	12.8	13.1	12.6	12.6
النقل،التخزين	5.5	5.5	5.7	4	4.3	4.8	5.1
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	2.1	2.1	2.3	1.7	1.8	1.9	1.9
المعلومات والاتصالات	2.9	2.8	2.8	3	3	3	3
الأنشطة المالية والتأمين	8.4	7.9	8	8.2	8.2	8.1	9
الأنشطة العقارية	5.7	5.5	5.7	5.2	5.3	5.5	5.7
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	4.4	4.3	4.1	4.2	4.1	4.3	4.2
الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي	5.6	5.4	5.2	6.2	5.9	5.4	5.4
التعليم	1.3	1.3	1.4	1.6	1.6	1.6	1.6
الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	1	1.1	1.1	1.3	1.5	1.5	1.5
أنشطة الفنون والترفيه والترويح وخدمات أخرى	0.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	0.5	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
الناتج المحلي الإجمالي (مليار درهم)	1481.65	1501.12	1517.75	1442.52	1505.34	1618.38	1676.95
نسبة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	71.4	70.6	71.6	71.3	72.8	72.5	74.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (مؤشرات الاقتصاد، 2024)

الملحق رقم (02): هيكل التوزيع النسبي للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت حسب القطاعات الاقتصادية للإمارات خلال الفترة (2010-2023)

	2010	2011	2012	2012	2014	2015	2016
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	0.29	0.3	0.3	3.3	0.3	0.4	0.4
الصناعات الاستخراجية	14.38	10.8	14.7	13.6	13.3	16.2	20
الصناعات التحويلية	15.62	14.5	15.3	15.1	14.9	7.9	7.3
الكهرباء والماء والغاز	8.66	8	7.5	7.5	7.9	7.8	6.3
التشييد والبناء	5.24	4.3	4.1	4.2	4.4	3.3	2.9
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	4.67	4.5	5.4	5.2	4.9	7.1	7.1
المطاعم والفنادق	1.4	1.5	2	2	2.1	2	1.9
النقل،التخزين والاتصالات	12.98	15.8	15.4	15.5	16.1	19.4	16.1
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	12.46	18.5	16	16.6	15.3	15.3	15.1
الخدمات الاجتماعية والشخصية	5.1	4.9	5.4	5.5	5.5	6.6	7.4
المالية المشروعات	1.3	1.9	2.9	2.4	2.5	1.7	1.7
قطاع الخدمات الحكومية	17.3	15	11.5	12.1	12.6	13.8	16.4
المجموع (مليون درهم)	**266.45**	**281.7**	**299.4**	**321.6**	**336.9**	**307.904**	**320,766**
	2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	0.5	0.5	0.5	0.6	0.7	0.8	0.9
الصناعات الاستخراجية	14.5	14.9	15.4	15.74	16	16.5	16.3
الصناعات التحويلية	10.6	12	11.6	12.1	10.1	10.5	11
الكهرباء والماء والغاز وأنشطة النفايات	7.2	7.4	6.6	7.3	7.27	5.82	4.65
التشييد والبناء	3.1	3.5	3.7	3.8	3.43	2.74	2.2
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات	6.8	8.2	7	6.9	7.15	5.72	4.58
النقل،التخزين	11	10.1	12.5	9.2	13	10.37	8.29
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	2	2.2	2.1	1.9	2	1.61	1.29
المعلومات والاتصالات	2.6	2.8	2.7	2.8	2.59	2.07	1.66

الأنشطة المالية والتأمين	1.5	1.3	1.4	1.5	1.54	1.23	1
الأنشطة العقارية	19.8	17.76	17.8	18.18	17.03	13.63	11
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.3	1.6	1.8	1.8	1.64	1.31	1.05
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	2.2	2.1	2	2.2	1.88	1.5	1.2
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي	12.4	11.2	10.5	11.6	11.4	9.12	7.3
التعليم	1.6	1.7	1.8	2	11.41	11.4	11
أنشطة الصحة البشرية والاجتماعية	1.4	1.4	1.3	1.3	1.77	1.42	1.13
الفنون والترفية والترويح	1.3	1.3	1.3	1.3	1.2	1.1	1
المجموع (مليون درهم)	**298,569**	**268,630**	**281,984**	**259,326**	**289.11**	**291.294**	**296.325**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (مؤشرات الاقتصاد، 2024)

الملحق رقم (03): هيكل التوزيع النسبي للصادرات غير النفطية للإمارات مصنفة حسب الأقسام خلال الفترة (2010-2023)

	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
حيوانات حية ومنتجاتها	1.11	1.04	0.73	0.95	1.13	1.34	1.03
المنتجات النباتية	0.37	0.37	0.36	0.55	0.67	0.63	0.61
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	0.6	1.50	0.57	0.68	0.91	0.57	0.49
صناعة الأغذية؛ مشروبات، سوائل كحولية	7.01	5.51	3.76	4.96	5.63	4.70	5.23
منتجات معدنية	4.01	5.52	3.92	5.10	6.03	4.93	4.22
منتجات الصناعات الكيماوية	2.65	2.61	2.10	2.51	3.34	3.16	2.94
لدائن ومصنوعاتها؛ مطاط ومصنوعاته	7.11	5.99	8.18	7.09	8.76	6.89	10.84
جلود خام وجلود مدبوغة ومصنوعات	0.03	0.02	0.01	0.02	0.04	0.02	0.02
مصنوعات الخشب والفحم خشبي والفلين	0.04	0.08	0.06	0.11	0.14	0.07	0.07
عجينة الخشب أو عجائن مواد ليفية	1.82	1.62	1.56	2.81	2.91	2.46	3.24
مواد نسجية ومصنوعاتها	1.42	0.93	0.68	0.98	1.47	1.24	1.05
أحذية، أغطية، مظلات	0.11	0.02	0.02	0.03	0.04	0.03	0.02
مصنوعات من حجر أو ميكا أو خزف وزجاج	2.8	2.14	1.57	1.98	2.38	1.77	1.68
لؤلؤ طبيعي، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة	51.8	56.63	63.79	54.04	34.05	46.53	45.68
معادن عادية ومصنوعاتها	9.19	9.78	10.17	14.69	22.71	19.75	18.38
آلات وأجهزة؛ معدات كهربائية؛ أجزاؤها	1.81	1.26	1.25	1.93	6.08	3.59	2.24
معدات النقل	**7.45**	4.47	0.76	0.98	2.66	1.61	1.58
أدوات وأجهزة للبصريات	0.05	0.04	0.06	0.04	0.11	0.08	0.10
أسلحة وذخائر؛ أجزاؤها ولوازمها	0.56	0.01	0.00	0.01	0.00	0.01	0.02
سلع ومنتجات مختلفة	0.06	0.45	0.44	0.47	0.66	0.46	0.40
تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية	0.01	0.01	0.02	0.08	0.26	0.17	0.16
قيمة الصادرات غير النفطية (مليون درهم)	83,078	114,038	169,711	148,198	132,219	161,218	168,633
	2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
حيوانات حية ومنتجاتها	0.8	1.6	1.33	0.99	0.75	0.64	1
المنتجات النباتية	0.8	1.2	1.24	1.28	1.12	1.24	1
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	0.4	0.6	0.68	0.90	0.93	1.11	1
صناعة الأغذية؛ مشروبات، سوائل كحولية	10.3	9.6	9.42	8.86	7.70	7.66	8
منتجات معدنية	4.5	5.2	9.32	5.15	5.97	7.32	7
منتجات الصناعات الكيماوية	3.1	4.8	4.78	4.21	3.92	3.98	4
لدائن ومصنوعاتها؛ مطاط ومصنوعاته	8.4	7.7	7.48	8.18	7.80	7.30	5

جلود خام وجلود مدبوغة ومصنوعات	0.0	0.0	0.03	0.02	0.02	0.01	0
مصنوعات الخشب والفحم خشبي والفلين	0.1	0.1	0.17	0.06	0.06	0.08	0
عجينة الخشب أو عجائن مواد ليفية	2.3	2.3	1.88	1.99	1.71	3.23	2
مواد نسجية ومصنوعاتها	1.3	1.1	1.11	0.88	0.85	0.74	1
أحذية، أغطية، مظلات	0.0	0.0	0.04	0.02	0.02	0.02	0
مصنوعات من حجر أو ميكا أو خزف وزجاج	1.8	1.5	1.47	1.14	1.10	1.08	1
لؤلؤ طبيعي، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة	31.0	38.0	32.90	43.92	40.20	39.59	48
معادن عادية ومصنوعاتها	24.0	21.1	20.98	16.65	21.26	20.32	16
آلات وأجهزة؛ معدات كهربائية؛ أجزاؤها	5.4	4.3	5.33	4.20	4.61	4.08	4
معدات النقل	2.5	2.4	1.15	0.85	1.13	0.67	1
أدوات وأجهزة للبصريات	0.2	0.2	0.16	0.22	0.25	0.20	0
أسلحة وذخائر ؛ أجزاؤها ولوازمها	0.0	0.0	0.00	0.00	0.00	0.01	0
سلع ومنتجات مختلفة	0.6	0.5	0.50	0.47	0.60	0.66	0
تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية	0.1	0.3	**0**	0.04	0.02	0.04	0
قيمة الصادرات غير النفطية (مليون درهم)	**206,050**	**181,039**	**231,237**	**254,642**	**331,629**	**368,366**	**420,894**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (مؤشرات الاقتصاد، 2024)

الملحق رقم (04): هيكل التوزيع النسبي للواردات الإماراتية حسب مصنفة الأقسام خلال الفترة (2010-2023)

	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
حيوانات حية ومنتجاتها	1.91	1.87	1.88	1.99	2.22	2.20	2.02
المنتجات النباتية	4.16	4.03	3.40	3.55	3.68	3.92	3.53
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	0.38	0.53	0.39	0.31	0.32	0.30	0.30
صناعة الأغذية؛ مشروبات، سوائل كحولية	2.15	2.04	2.29	2.22	2.58	2.69	2.70
منتجات معدنية	2.08	2.44	2.04	2.40	2.11	1.61	2.18
منتجات الصناعات الكيماوية	5.59	5.48	5.23	5.54	6.20	6.20	5.52
لدائن ومصنوعاتها؛ مطاط ومصنوعاته	3.17	2.94	2.83	2.75	3.03	2.97	2.54
جلود خام وجلود مدبوغة ومصنوعات	0.42	0.45	0.49	0.55	0.57	0.54	0.48
مصنوعات الخشب والفحم خشبي والفلين	0.67	0.56	0.56	0.50	0.56	0.58	0.50
عجينة الخشب أو عجائن مواد ليفية	1.01	0.93	0.90	0.84	0.79	0.79	0.70
مواد نسجية ومصنوعاتها	3.67	3.43	3.36	3.50	3.80	3.71	3.17
أحذية، أغطية، مظلات	0.56	0.54	0.58	0.66	0.75	0.86	0.72
مصنوعات من حجر أو ميكا أو خزف وزجاج	1.40	1.22	0.98	0.92	1.01	1.04	1.10
اللؤلؤ الطبيعي، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة	28.67	31.26	31.77	32.67	26.11	24.55	28.01
معادن عادية ومصنوعاتها	8.60	9.26	8.22	7.40	7.73	7.17	6.25
آلات وأجهزة؛ معدات كهربائية؛ أجزاؤها	19.43	17.60	17.44	17.03	19.82	21.32	20.84
معدات النقل	12.43	11.98	14.34	13.83	14.94	15.64	15.70
أدوات وأجهزة للبصريات	1.76	1.68	1.74	1.68	1.88	1.96	1.93
أسلحة وذخائر؛ أجزاؤها ولوازمها	1.79	0.12	0.00	0.01	0.01	0.02	0.02
سلع ومنتجات مختلفة	0.09	1.58	1.53	1.62	1.81	1.88	1.72
تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية	0.06	0.04	0.04	0.04	0.07	0.05	0.07
قيمة الواردات (مليون درهم)	**485,41**	**602,757**	**667,52**	**685,07**	**696,43**	**676,375**	**694,885**
2017	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	

1	1.74	1.68	1.97	1.92	1.8	1.7	حيوانات حية ومنتجاتها
2	2.62	2.57	2.95	2.55	2.5	2.6	المنتجات النباتية
0	0.28	0.27	0.23	0.21	0.2	0.2	شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية
2	2.54	2.46	2.87	2.62	2.8	3.2	صناعة الأغذية؛ مشروبات، سوائل كحولية
6	6.80	5.34	5.64	7.21	6.9	4.1	منتجات معدنية
5	6.05	6.50	6.33	6.28	6.0	5.6	منتجات الصناعات الكيماوية
2	2.74	2.97	2.72	2.64	2.7	2.6	لدائن ومصنوعاتها؛ مطاط ومصنوعاته
1	0.55	0.50	0.43	0.53	0.6	0.5	جلود خام وجلود مدبوغة ومصنوعات
0	0.37	0.40	0.39	0.43	0.5	0.5	مصنوعات الخشب والفحم خشبي والفلين
1	0.90	0.90	0.84	0.83	0.8	0.7	عجينة الخشب أو عجائن مواد ليفية
3	2.92	2.89	2.76	2.84	2.9	3.1	مواد نسجية ومصنوعاتها
1	0.88	0.78	0.73	0.86	0.8	0.8	أحذية، أغطية، مظلات
1	0.64	0.72	0.84	0.81	0.8	0.9	مصنوعات من حجر أو ميكا أو خزف وزجاج
29	27.66	27.38	24.54	23.52	22.1	21.2	اللؤلؤ الطبيعي، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة
5	5.62	6.07	6.06	6.04	7.0	5.8	معادن عادية ومصنوعاتها
27	25.59	26.09	28.20	26.04	25.7	30.0	آلات وأجهزة؛ معدات كهربائية؛ أجزاؤها
10	8.45	8.28	8.19	9.86	11.5	12.1	معدات النقل
2	1.99	2.17	2.43	2.39	2.2	2.1	أدوات وأجهزة للبصريات
0	0.01	0.01	0.01	0.01	0.0	0.1	أسلحة وذخائر؛ أجزاؤها ولوازمها
1	1.55	1.68	1.63	1.63	1.6	1.7	سلع ومنتجات مختلفة
0	0.09	0.35	0.24	0.80	0.5	0.3	تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع أثرية
1,439,03	**1,215,96**	**991,63**	**785,11**	**914,85**	**898,481**	**946,47**	**قيمة الواردات (مليون درهم)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (مؤشرات الاقتصاد، 2024).

الملحق رقم (05): هيكل التوزيع النسبي لقوى للعمالة حسب النشاط الاقتصادي للإمارات خلال الفترة (2010-2022).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
0.2	0.8	4.2	4.3	4.5	4.7	4.69	الزراعة وصيد الأسماك
2.8	4.7	1.3	1.3	1.5	1.4	1.31	النفط والغاز الطبيعي والمحاجر
7.6	9.8	11.5	11.6	12.2	12	11.28	الصناعات التحويلية
0.9	1.4	1.1	1.1	1.2	1.2	1.17	الكهرباء والماء والغاز
24.1	11.3	19.9	19.5	20.4	22.1	23.25	التشييد والبناء
10.7	12.8	18.6	19.1	19.3	19.5	19.46	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات
5.9	3.4	5	5	4.9	4.6	4.29	لفنادق والمطاعم
7.5	11.2	7.5	7.5	7.4	6.3	6.29	النقل،التخزين والاتصالات
2.6	1.5	4	3.9	3.9	3.9	4.04	العقارات وخدمات الأعمال
1.6	3.2	3.9	4	4	4	3.88	الخدمات الاجتماعية والشخصية
2.3	7	1.6	1.6	1.4	1.5	1.47	المشروعات المالية
10.7	7	11.3	11.5	11	10.6	10.79	الخدمات الحكومية
10.1	10	9.8	9.5	8.4	8.3	8.2	الخدمات المنزلية
3.9	18.4	/	/	/	/	17.46	الإدارة العمة والدفاع والتأمين الإجباري
2023	**2022**	**2021**	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	
/	1.4	1.4	1.8	2.2	0.8	0.9	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
/	1.3	1.3	1.2	1.2	1.3	1.2	الصناعات الاستخراجية/ التعدين والمحاجر

الصناعات التحويلية/ التصنيع	9	8.8	9.2	8	9.4	9.1	/
الكهرباء والغاز	0.6	0.7	0.6	0.7	0.6	0.6	/
إمداد الماء والصرف الصحي والنفايات	0.2	0.3	0.4	0.4	0.3	0.6	/
التشييد والبناء	23.1	18	17.5	17.3	18	17.8	/
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات	13	13.5	12.1	13.4	13.6	12.3	/
النقل،التخزين	6.2	5.4	5.3	5	5.5	4.7	/
السكن والخدمات الغذائية	5	4.4	5.4	4	4.2	4.5	/
المعلومات والاتصالات	1.7	2	2.2	2.8	2.6	2.9	/
الأنشطة المالية والتأمين	2.5	2.9	2.5	3.4	2.6	3.2	/
الأنشطة العقارية	1.8	2.2	2.6	2.1	2.3	2.6	/
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3.7	7.2	4.4	5.4	4.3	6.1	/
الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	6.4	3.7	2.7	5.5	7.8	8.6	/
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	4.7	5.1	5.2	6.2	6	5.6	/
التعليم	3.1	3.2	3.5	4.5	3.3	3.3	/
صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	2.4	2.3	2.7	3.7	2.9	2.5	/
الفنون والترفيه	0.6	0.5	0.8	0.6	0.6	0.6	/
أنشطة خدمات أخرى	1.6	1.5	1.6	1.6	1.3	1.1	/
أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراد	11.9	13.3	13.4	12.6	11.8	11.1	/
أنشطة المنظمات والهيئات	0.1	0.1	0.1	0	0.1	0.1	/
غير مبين	0.5	0.4	0.1	0	0.1	0.1	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (السكان والتركيبة السكانية، 2024).

الملحق رقم (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإمارات (مليار دولار) خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	8.79	7.15	9.56	9.76	11.07	8.55	9.60
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	/	2.2	2.53	8.82	11.73	16.69	15.71
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	10.35	10.38	17.87	19.88	20.66	22.73	/
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	14.05	15.07	21.22	18.93	22.50	24.83	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (التقارير الاقتصادية والإحصائية، 2024).

الملحق رقم (07): تطور معدلات البطالة (%) من إجمالي القوى العاملة في الإمارات خلال الفترة (2010-2023)

السنوات	2010	2011	2012	1013	2014	2015	2016
معدل البطالة	2.789	2.568	2.266	2.074	1.962	1.792	1.64
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة	2.462	2.236	2.331	4.294	3.105	2.873	2.706

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (بيانات الإمارات العربية المتحدة، 2024).

الجدول رقم (08): تطور المعدلات السنوية للتضخم (%) في الإمارات خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	2010	2011	2012	1013	2014	2015	2016
معدلات التضخم	0.9	0.9	0.7	1.1	2.3	4.1	1.6
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدلات التضخم	2	3.1	1.9-	2.1-	0	4.8	/

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (بيانات الإمارات العربية المتحدة، 2024).